

شرح متن النبذة في الفقه الشافعي - للعلامة عبد الرحمن المشهور صاحب (بغية المسترشدين) - 02

لبيب نجيب

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله نحمد الله تعالى ونستعينه ونستغفره وننعواز بالله من شرور أنفسنا وسبئيات اعمالنا من يهدى الله فلا
ضل له ومن يضل فلا هادي له واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له - 00:00:01

واشهد ان محمدا عبده ورسوله اما بعد فلما فرغ المصنف العلامة عبد الرحمن مشهور رحمه الله تعالى ونفعنا بعلمه في الدنيا والآخرة
لما فرغ من بيان صفة الصلاة وكان الكلام على ذلك في اللقاء السابق اللقاء التاسع عشر - 00:00:18

بدأ الكلام او شرع في الكلام على احكام تتعلق بصلوة الجمعة فقال رحمه الله تعالى صلاة الجمعة وتجب صلاة الجمعة
على الكفاية قال وتجب وجوب صلاة الجمعة على الرجال البالغين الاحرار. في الصلوات الخمس اي المكتوبات. فقولنا على الرجال
اخراج النساء - 00:00:40

وقولنا البالغين اخرج الصبيان وقولنا الاحرار اخرج العبيد وقولنا في الصلوات الخمس اخرج غير الصلوات الخمس تجب الصلوات
الخمس اي او نقول تجب الجمعة في الصلوات الخمس تجب الجمعة في الصلوات الخمس واجب كفاية على الرجال - 00:01:09
البالغين الاحرار وآآقولنا في الصلوات الخمس اخرج ما لو كانت الصلاة صلاة جمعة فان الجمعة في صلاة الجمعة فرض عين لأن
الجمعة شرط في صحة صلاة الجمعة فصلاة الجمعة لا تصح من منفرد - 00:01:34

وتكون الجمعة مسنونة في آآ وتكون الجمعة مسنونة في نحو العيددين اي في صلاة العيددين عيد الفطر فطر عيد الاضحى وصلوة
الكسوفين وايضا صلاة الاستسقاء وايضا صلاة الجنائزه وتكون الجمعة اه مباحة في الرواتب - 00:01:57
وسيأتي ان شاء الله في نهاية هذا الفصل الاشارة الى متى تكون الجمعة مكرهه ومتي تكون ممنوعه اذا نقول الجمعة في الصلاة
تعتيرها الاحكام الخمسة آآ فقد تكون آآ فرضا سواء فرض عين كما في الجمعة او فرض كفاية على المعتمد في الصلوات الخمس وقد
تكون - 00:02:19

مسنونة في العيددين والكسوفين مثلا. وقد تكون مباحة في الرواتب وقد تكون مكرهه. كما لو صلى المفترض خلف المتنفل والاداء
كم في صلاة الاداء خلف القضاء. وقد تكون ممنوعة كما لو اختلف نظم الصالحين. سيأتي هذا ان شاء الله - 00:02:44
قال المصنف رحمه الله تعالى وتجب صلاة الجمعة على الكفاية في كل محل اى بحيث يظهر الشعار باقامتها فلو
اقامتها الناس جماعة في بيوتهم لم يسقط فرض الكفاية عنهم - 00:03:04

ثم نقول ان الجمعة تدرك فضيلتها بادراك الامام قبل التسلية الاولى ولو لم يقعده معه اي ولو لم يقدر المأمور مع الامام يعني مجرد
ان يقول المأمور الله اكبر ولم يسلم الامام التسلية الاولى فانه يدرك فضيلة الجمعة - 00:03:26

واما الجمعة فانها تدرك بادراك ركعة مع الامام ثم قال المصنف رحمه الله تعالى واقل الجمعة امام ومأمور هذا اقل الجمعة واما
اكثرها وهذا اقل الجمعة. ويستحب كثرة الجمع اي في الجمعة. فكلما كان الجمع اكثرا كلما كانت الصلاة في ذلك المكان افضل -
00:03:48

ثم قال رحمه الله تعالى لكن لا يقتدي الرجل بامرأة فلا تصح لكن لا يقتدي الرجل بامرأة ولا من يعرف الفاتحة بمن يغير حرفها منها
اشار المصنف رحمه الله تعالى الى شروط القدوة - 00:04:21

الى شروط اقتداء المأمور بالامام فاول شرط الا يقتدي آآ الرجل بامرأة فلا تصح صلاة رجل صلى مأمورا خلف امرأة اي خلف امام امرأة بخلاف صلاة المرأة خلف المرأة فانها تصح - 00:04:41

كذلك صلاة الرجل خلف الرجل فانها تصح فذلك صلاة المرأة خلف الرجل فانها تصح فاذا عندنا اربع صور صورة لا تصح وثلاث سور تصح فالصورة التي لا تصح ان يصلي الرجل مأمورا والمرأة اماما - 00:05:03

والثلاث سور التي تصح ان يصلي الرجل خلف الرجل او المرأة خلف المرأة او المرأة خلف المرأة. اذا اول شرط في صلاة الجماعة في صحة الاقتداء الا تدبي الرجل بامرأة - 00:05:21

ثم قال ولا تصح صلاة من يعرف الفاتحة قال ولا من يعرف الفاتحة اي ولا تصح صلاة من يغير حرفا منها من يعرف الفاتحة يسمى في اصطلاح الفقهاء قارئا - 00:05:37

ومن يغير حرفا من الفاتحة او لا يقيم حرفا من الفاتحة فانه يسمى في اصطلاح الفقهاء اميما اذا لا يصح نقول لا تصح صلاة القاري خلف الام والقاري هو من يعرف الفاتحة والام من لا يحسن الفاتحة - 00:05:54

لكن نقول تصح صلاة العدل خلف الفاسق وتصح الصلاة البالغ خلف المراهق وتصح الصلاة العبد او تصح صلاة الحر خلف العبد وان كان الافضل ان يكون العدل هو الامام. وبالبالغ هو الامام والحر هو الامام - 00:06:17

اذن لا تصح صلاة الرجل خلف المرأة ولا صلاة القاري خلف الام. لكن تصح صلاة العدل خلف وبالبالغ خلف المراهق والحر خلف العبد ثم ذكر رحمة الله تعالى شروطا اخرى من شروط القدوة - 00:06:38

فهما ذكر الا يعتقد المأمور وجوب القضاء ووجوب قضاء الصلاة على الامام وعبر عن هذا الشرط بقوله ولا تصح القدوة بمن تلزمها اعادة الصلاة كمتيم عاصم بسفره اي ان المأمور اذا اعتقد وجوب قضاء الامام لصلاته - 00:06:59

اي تلزم الامام الاعادة فانه لا يصح للمأمور ان يقتدي به ومثل على ذلك بمن كان متيمما وهو عاصم بالسفر. فانه تلزمها الاعادة وبالتالي نقول للمأمور لا يصح ان تصلي خلف - 00:07:24

امام متيم عاصم بسفره لانه تلزمها الاعادة. ومثل هذا كمن تيمم لبرد مثلا فانه تلزمها الاعادة فلا تصح فلما يصح الاقتداء به. ومثل هذا ايضا من تيمم في موضع يغلب فيه وجود الماء فلا يصح الاقتداء به. لان هؤلاء جميعا تلزمهم اعادة الصلاة - 00:07:42

فلما يصح الاقتداء بهم حتى ولو كان المأمور مثل الامام اي حتى ولو كان المأمور آآ تلزمها اعادة الامام واياضا لا يصح الاقتداء اي اقتداء المأمور صلاة امام يعتقد ان صلاته باطلة. وعبر عن ذلك - 00:08:10

المصنف بقوله ولا تصح قدوته بمن علم ببطلان صلاته. بنحو حدث او اختلاف في القبلة يعني كان يعتقد المأمور ان القبلة في هذا الاتجاه ويعتقد الامام ان القبلة في اتجاه اخر فلا يصح للمعموم - 00:08:32

حينئذ ان يقتدي بهذا الامام لانه يحكم في باطنها ببطلان صلاة امامه ومثل هذا كما لو كان هناك ثوبين احدهما طاهر والآخر متنجس. فلا يصح فلبس احدهما الامام والآخر فكل واحد يعتقد ببطلان صلاة الآخر فلا يصح ان يقتدي احدهما بالآخر - 00:08:53

كذلك لا يصح الاقتداء بمن قام الى ركعة خامسة فاذا قام الامام الى ركعة خامسة فان المأمور لا يقتضي به بل يفارق امامه او ينتظره ليسلم ما معه ومن الشروط ايضا التي ذكرها المصنف ان ينوي المأمور الاقتداء بالامام. وهو ما عبر عنه المصنف رحمة الله تعالى - 00:09:18

ما بقوله ويشترط ان ينوي اي المأمور الاقتداء بالامام والله اعلم وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد واله وصحبه اجمعين - 00:09:45